أعلن وزير الخارجية الاثيوبي هيلامريام دسالني اليوم الخميس أن بلاده لن تسمح لمصر فرصة لفحص سد عملاق تبنيه على النيل إذا لم توقع القاهرة اتفاقا جديدا تتخلى بموجبه عن حقها في النقض بشأن توزيع مياه النهر.
وتخوض مصر نزاعًا منذ نحو عشر سنوات مع دول المنبع في حوض النيل وترفض تغيير معاهدات تعود الى الحقبة الاستعمارية تنازع فيها إثيوبيا ودول المنبع.
وبموجب الاتفاق القديم الخاص بحوض النيل فإن من حق مصر التي تواجه نقصًا في المياه بحلول عام 2017 الحصول على 55.5 مليار متر مكعب سنويًا من إجمالي مياه النيل البالغة 84 مليار متر مكعب، وترد نسبة 85 في المئة من مياه النيل من 'ثيوبيا.
وقالت مصر 'إنها لن تعترف بالاتفاقية الجديدة التي وقعت في مايو، ثم بدأت إثيوبيا العمل على إنشاء السد بكلفة 4.78 مليار دولار هذا الشهر متجاهلة مخاوف مصر.
وردًا على سؤال بشأن ما إذا كانت أديس أبابا مستعدة للسماح للقاهرة بفحص السد بسبب المخاوف من أنه يمكن أن يؤثر على تدفق مياه النهر قال هيلامريام: "نحن مستعدون للتفاوض والمشاركة على المستوى الأعلى والفني لكننا دولة ذات سيادة".
وأضاف في مؤتمر صحفي: "الاتفاقية الإطارية للتعاون التي وقعتها دول المنبع تمنح خيار الفحص لكل الدول، لذا يجب أن نشرك أنفسنا في اتفاق يمكننا فيه العمل معا على قدم المساواة"، وفق زعمه.

كاتب المقالة :
تاريخ النشر : 21/04/2011
من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com